



الصفات الخبرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة

Declarative Qualities between negation and proof, a new vision

أ.م.د. محمد محسن راضي
جامعة الأنبار / كلية العلوم الإسلامية

Asst. Pro .Dr. Mohammed Mohsin Radhi
University Of Anbar / College Of Islamic Sciences

Mohammed.Mohsin@uoanbar.edu.iq

abstract:

This article is a study that aims to know what is meant by: (Declarative Qualities), and the opinions of the Islamic sects in it, and to liberate the place of dispute in this issue, in order to reach a new vision in it, and the most prominent results were:

1- Declarative Qualities: words added to God Almighty, with possible meanings of simile and embodiment, such as: hand, eye, face, soul, coming,..., and the requisites of that are: bias, direction, movement, transition and ephemeral,... And the way to prove it was the news, i.e.: Quran and Sunnah.

2- The Islamic sects were divided on this issue into three doctrines: the first: the doctrine of affirmation with analogy and embodiment, the second: the doctrine of interpretation, and the third: the doctrine of affirmation with exclusivity and delegation.

3- The first thing in these terms in terms of adding them to God Almighty is: not to delve into them, and to delegate their knowledge to God Almighty, so we do not say that they are attributes; Because its texts are not conclusive in indicating descriptiveness, and we do not deny that either. For the lack of realization of the re-

ملخص البحث

هذا البحث دراسة تهدف إلى معرفة المراد ب: (الصفات الخبرية)، ومذاهب الفرق الإسلامية فيها، وتحرير محل النزاع في هذه المسألة، للتوصل إلى رؤية جديدة فيها، وكان من أبرز نتائجها:

١- الصفات الخبرية: ألفاظ أُضيفت إلى الله تعالى، مما يحتمل معناه التشبيه والتجسيم، مثل: اليد والعين والوجه والنفس والمجيء...، ولوازم ذلك من: التحيز والجهة والحركة والانتقال والزوال،...، وكان طريق ثبوتها الخبر، أي: القرآن والسنة.

٢- انقسمت الفرق الإسلامية إزاء هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب: الأول: مذهب الإثبات مع التشبيه والتجسيم، والثاني: مذهب التأويل، والثالث: مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض.

٣- الأولى في هذه الألفاظ من حيث إضافتها إلى الله تعالى، هو: عدم الخوض فيها، وتفويض علمها إلى الله عز وجل، فلا نقول هي صفات؛ لأن نصوصها ليست قاطعة في الدلالة على الوصفية، ولا ننفي ذلك أيضاً؛ لعدم إدراك حقيقة المناسبة بينها وبين الله سبحانه، وبخلاف ذلك يمكن تفسير الآيات التي تضمنت هذه الألفاظ وتأويلها بحسب السياق العام الذي وردت فيه.

الكلمات المفتاحية: الصفات الخبرية، الإثبات،

التشبيه، التنزيه، التفويض، التأويل.



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمّا بعد؛ فتُعَدُّ مسألة الصفات الخيرية من أشهر المسائل الكلامية التي وقع فيها الاختلاف بين الفرق الإسلامية، وتأتي هذه الدراسة: (الصفات الخيرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة)، لمعالجة هذه المشكلة من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما المراد ب(الصفات الخيرية)؟

٢- ما مذاهب الفرق الإسلامية فيها؟

٣- هل يمكن الخروج برؤية جديدة في المسألة؟ وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه مراجعة لهذه المسألة الكلامية التي طال حولها الجدل، بهدف تحرير محل الخلاف بين الفرق الإسلامية فيها؛ لغرض التوصل إلى رؤية جديدة في هذه المسألة يمكن أن تكون لبنةً في تجسير هوة الخلاف.

وقد سلكت في هذه الدراسة المنهج المقارن في بيان مواقف الفرق من هذه المسألة، فذكرت المذاهب فيها، ونسبتها إلى أصحابها، مع تحليل بعض النصوص بحسب متطلبات البحث، وقد اقتضت هذه المنهجية أن تكون خطة البحث من أربعة محاور: أولاً: تعريف الصفات الخيرية، ثانياً: مذاهب الفرق الإسلامية في مسألة الصفات الخيرية، ثالثاً: ملحوظات الباحث حول مذاهب الفرق في الصفات الخيرية، رابعاً: الصفات الخيرية

ality of the appropriateness between it and God Almighty, and otherwise the verses that included these words can be interpreted and interpreted according to the general context in which they were mentioned.

Keywords: declarative qualities, proof, analogy, honoring, delegation, interpretation.

بين النفي والإثبات رؤية جديدة، ثمّ ختمت البحث
بخاتمة تضمّنت أبرز نتائجه.

أولاً: تعريف الصفات الخبرية
مصطلح الصفات الخبرية مركب وصفي يتألف
من كلمتين: (الصفات)، و(الخبرية)، لذا سنعرف به
كمركب وصفي، ثمّ كمصالح له مدلول معين.

أ- تعريف الصفات الخبرية كمركب وصفي:

١- الصفات لُغَةً واصطلاحاً:

- الصفات لُغَةً: جُمُعُ صِفَةٍ، من وَصَفَ الشَّيْءَ
وَصَفًا وَصِفَةً، أي: حَلَّاهُ، وَالْهَاءُ فِي: (صِفَةٍ) عَوْضٌ
مِنَ الْوَاوِ فِي (وَصَفَ)، وهذا يعني أَنَّ الصِّفَةَ وَالْوَصْفَ
بمعنى واحد، وهناك من فَرَّقَ بينهما، فقيل: الوَصْفُ
الْمَصْدَرُ، وَالصِّفَةُ الْحِلْيَةُ.^(١)

- الصفات اصطلاحاً:

يقول الباقلاني (ت٤٠٣هـ): "أمّا الصفة: فهي الشيء
الذي يوجد بالموصوف، أو يكون له، ويكسبه الوصف
الذي هو النعت الذي يصدر عن الصفة".^(٢)

وقال الجرجاني (ت٨١٦هـ): "الصفة: هي الاسم
المدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل
وقصير وعامل وأحمق، وغيرها، وهي الأمانة اللازمة
بذات الموصوف الذي يعرف بها".^(٣)

أمّا الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، فعرفها قائلاً: "الصفة في
الأصل مصدر (وصفت الشيء) إذا ذكرته بمعانٍ فيه،
لكن جعل في الاصطلاح عبارة عن كل أمر زائد على
الذات يفهم في ضمن فهم الذات ثبوتياً كان أو سلبياً

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (وصف)، ٦/ ١١٥. لسان
العرب، مادة (وصف)، ٩/ ٣٥٦.

(٢) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ٢٤٤.

(٣) التعريفات، ١٣٣.

فيدخل فيه الألوان والأكوان والأصوات والإدراكات وغير ذلك^(١).

٢- الخبرية لغةً واصطلاحاً:

ب- تعريف الصفات الخبرية كمصطلح: للتأنيث.

قبل أن نُعرِّف (الصفات الخبرية) كمصطلح لأبَدَّ أن نذكر أن المراد بالصفات في هذا المصطلح: صفات الله تعالى، وأن المراد بالخبر مخصوص بأمرين اثنين: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف.

وقد عرّف العلماء صفات الله تعالى بتعريفات عدة، منها ما ذكره البيهقي (ت٤٨٥هـ): "هي: نعوت له أزلية، وصفات له أبدية، تقوم به موجودة بوجوده، قائمة بدوامه، ليست بأعراض، ولا بأغيار، ولا حالة في أعضاء، غير مكيفة بالتصور في الأذهان، ولا مقدورة بالتمثيل في الأوهام"^(٥).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن الخبر لغةً يُطلق ويُراد به: المنقول والمتحدث به نفسه، ويُطلق ويُراد به: العلم الحاصل من هذا المنقول المتحدث به.

- الخبر اصطلاحاً:

عُرِّف الخبر اصطلاحاً بتعريفات عدة، قال الجرجاني: "هو الكلام المحتمل للصدق والكذب"^(٣)، وقال الكفوي: "الخبر هو الكلام الذي يقبل الصدق والكذب لأجل ذاته، أي: لأجل حقيقته من غير نظر إلى المُخبر والمادة التي تعلق بها الكلام"^(٤).

(١) الكليات، ٥٤٦.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة، مادة (خبر)، ٢٣٩/٢-٢٤٠.

المفردات في غريب القرآن، مادة (خبر)، ٢٧٣، مادة

(نبا)، ٧٨٨. لسان العرب، مادة (خبر)، ٢٢٦/٤-٢٢٧.

(٣) التعريفات، ٩٦.

(٤) الكليات، ٤١٥.

(٥) الجامع لشعب الإيمان، ٢٠٥/١.

(٦) كما دلت عليه النصوص التي سأذكرها في موضوع: مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض.

(٧) أي: وأما السمعى من الصفات، وهو في مقابل ما ثبت بطريق العقل.

أ. م. د. محمد محسن راضي

تَكْيِيفُهَا، فالوجه له صفة وليست بصورة، واليدان له صفتان وليستا الجارحتين، والعين له صفة وليست بحدقة، وطريق إثباتها له صفات ذات [ورود] خبر الصادق به^(١).

فذكر البيهقي ألفاظاً معينة: الوجه واليدين والعين، أُضيفت إلى الله تعالى، وذكر أنها صفات له سبحانه، مع نفي مشابهتها لما عند المخلوقات، وقيد ثبوتها بالخبر، أي بنص القرآن والسنة فقط.

وأصرح منه في استعمال هذا المصطلح قول الشهرستاني (٥٤٨هـ): "وكذلك يُثبتون^(٢) صفات

خبرية، مثل: اليدين، والوجه، ولا يُؤولون ذلك، إلا أنهم يقولون: هذه الصفات قد وردت في الشرع، فُتَسَمِيها: صفات خبرية"^(٣). وفي ضوء هذين النصين،^(٤)

(١) البيهقي، الاعتقاد، ٧١.

(٢) أي: السلف من أهل السنة والجماعة.

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، ١/٩٢. وينظر: المصدر نفسه، ١٠١.

(٤) وهناك نصوص أخرى أيضاً، وإنما ذكرت هذين النصين لوضوحهما في بيان المراد ب(الصفات الخبرية)، وإلا فإنَّ مجمل نصوص مثبتتي هذه الصفات تفيد هذا المعنى، ومن ذلك: قول البغوي (٥١٦هـ) بعد أن ذكر هذه الألفاظ: «فهذه ونظائرها صفات لله عزَّ وجلَّ، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها معرضاً فيها عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أنَّ الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق،...، وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعاً بالإيمان والقبول، وتجنّبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووَكَلُوا العلم فيها إلى الله عز وجل. (البغوي، شرح السنة، ١/١٧٠-١٧١)، وسأذكر

ثانياً: مذاهب الفرق الإسلامية في مسألة: الصفات الخبرية

اختلفت الفرق المنسوبة إلى الإسلام في مسألة: الصفات الخبرية على مذاهب عدة، فمنهم من نفى أن تكون هذه الألفاظ صفات لله تعالى، فأولها، ومنهم مَنْ أثبتها ولكن مع التشبيه والتجسيم، ومنهم من أثبتها صفات لله تعالى، ولكن مع التنزيه، وفيما يأتي بيان ذلك:

المذهب الأول: مذهب الإثبات مع التشبيه والتجسيم:

أثبت أصحاب هذا المذهب مدلول هذه الألفاظ بحسب الظاهر المتبادر من اللفظ، من دون التمييز بين الخالق والمخلوق، فزعموا أنَّ الله - تعالى عن ذلك - جسم، وشبهوه بخلقه، فزعموا أنَّ له وجهاً

نصوصاً أخرى في المباحث القادمة.

(٥) إنَّما قلتُ: «عند مَنْ قال بها»؛ لأنَّ إثباتها محل خلاف بين الفرق الإسلامية، كما سيأتي.

كوجوه البشر، ويداً كأيدهم، وعيناً كأعينهم، وقدماً وساقاً وجنباً... الخ، وهذا مذهب المُجَسِّمَةِ والمُشَبِّهَةِ.^(١)

وهذا المذهب مرفوض من قبل الفرق الإسلامية الأخرى، وأقاموا الأدلة والحُجج على بطلانه ومخالفته لأصول الإسلام؛ لأنَّ فيه تشبيهاً لله تعالى بخلقه، وهذا يتناقض مع الأصل القطعي الذي يقتضي تنزيه المولى سبحانه من ذلك، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ونصَّ بعض العلماء على كفر من قال بهذا المذهب، منهم: الإمام أبو جعفر الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، قال: "ومن وصف الله بمعنى من معاني البشر، فقد كفر، فمن أبصر هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أنَّه بصفاته ليس كالbشر".^(٢)

وقال أبو المعين النسفي (ت ٥٠٨هـ) ما نصَّه: "والله تعالى نفى المماثلة بين ذاته وبين غيره من الأشياء، فيكون القول بإثبات المكان له ردّاً لهذا النصِّ المُحكِّم: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، الذي لا احتمال فيه لوجه ما سوى ظاهره، وراذُّ النصِّ كافر، عصمنا الله

(١) منهم: داود الجواربي، ومقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ)، والهشامية: أصحاب هشام بن الحكم (ت ١٧٩هـ) وهشام بن سالم الجواليقي، والكرامية أصحاب محمد بن كرام السجستاني (ت ٢٥٥هـ). ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١/٤٤-٤٦، ١٦٥-١٦٦، ١٧٣. البغدادي، الفرق بين الفرق، ٤٧-٤٨، ٢٠٢-٢٠٣، ٢١٥-٢١٦. البزدوي، أصول الدين، ٣٢. الشهرستاني، الملل والنحل، ١/٣١، ١٠٥-١٠٦، ١٠٨-١٠٩، ١٨٤-١٨٥، ١٨٧.

(٢) البايوتي، شرح العقيدة الطحاوية، ٦١.

عن ذلك".^(٣)

المذهب الثاني: مذهب التأويل:

يرى أصحاب هذا المذهب أنَّ الألفاظ الواردة في هذه النصوص من قبيل المتشابه الواجب تأويله وردّه إلى المحكم؛ فلا يجوز حملها على ظاهرها المتبادر من اللفظ؛ لأنَّه يؤدي إلى التشبيه والتجسيم، وإضافة الاعضاء والجوارح لله تعالى، وهو ما يتنزه عنه الباري عزَّ وجلَّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن ثمَّ فهي ليست بصفات لله تعالى.

وهذا مذهب المعتزلة،^(٤) وكذلك هو أحد مسلكين: عند الأشاعرة،^(٥) وعند الماتريدية،^(٦) لا

(٣) أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ١/٣٢٨-٣٢٩.

(٤) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١/١٧٣. الرسي، أصول العدل والتوحيد، ١٣٤-١٣٨. القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ٢٢٦-٢٣٠. القاضي عبد الجبار، المختصر في أصول الدين، ٢١٦-٢١٨. الأمدي، أبقار الأفكار، ١/٤٥٣. الإيجي، المواقف، ٢٩٨.

(٥) ينظر: الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ٢٣١. البغدادي، أصول الدين، ١٠٩-١١٢. الجويني، الإرشاد، ١٥٥-١٦٤. المتولي الشافعي، الغنية في أصول الدين، ٧٥-٧٦. الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ٣٨-٤١. الشهرستاني، الملل والنحل، ١/١٠١. الرازي، أساس التقديس، ١٣٧-١٤٠. الأمدي، أبقار الأفكار، ٤٥١/١-٤٧١. الإيجي، المواقف، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩٧-٢٩٨. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥-١٩٢. البيجوري، تحفة المريد، ١٥٦-١٥٩. البياضي، إشارات المرام، ١٨٩.

(٦) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٧/٢٨٠، ٢٨٤-٢٨٥، ٩/٥٢١، ٤٧٣. البزدوي، أصول الدين، ٣٥-٣٩. أبو

سيما عند المتأخرين منهم.

المذهب الثالث: مذهب الإثبات مع التنزيه

والتفويض^(١):

يرى أصحاب هذا المذهب أنّ الألفاظ الواردة في النصوص من مثل: اليد والعين والوجه والنفس،، هي صفات لله تعالى، وهو ما اصطُح عليه فيما بعد بـ (الصفات الخبرية)، وأنّ الواجب إمرار النصوص التي جاءت بها كما هي من غير تفسير لها، ولا تأويل، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تشبيه، ولا تمثيل، وردّ علمها إلى الله تعالى.

فهم يثبتون هذه الألفاظ صفات لله تعالى، ولكن مع تنزيهه سبحانه عمّا لا يليق به، وردّ علمها إلى الله تعالى، وهذا المذهب هو المشهور عن السلف وأهل

الحديث،^(٢) وهو المسلك الآخر عند الأشاعرة،^(٣) وعند الماتريديّة،^(٤) وفيما يأتي طائفة من أقوال علماء

(٢) ينظر: أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ٦. الأشعري، مقالات الإسلاميين، ١٧٣/١، ٢٢٦. الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر، ٢٣٦. الأشعري، الإبانة، ٢٠-٢٢. البغدادي، أصول الدين، ١١٢-١١٣. الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ١٦١-١٦٥. الخطيب البغدادي، مسألة في الصفات، ٢٨١ ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ٩٤٣/٢. الجويني، العقيدة النظامية، ٣٢-٣٤. الغزالي، إجماع العوام، ٤٩-٥٠. أبو المعين النفسي، تبصرة الأدلة، ٢٨٤/١-٢٨٥. البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-١٧١. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ٢٠٧/٢-٢٠٩. الشهرستاني، الملل والنحل، ٩٢/١-٩٣، ١٠١، ١٠٣-١٠٥. الرازي، أساس التقديس، ١٣٧-١٤٠. ابن قدامة، ذم التأويل، ١١-٢٧. الأمدي، أبقار الأفكار، ٤٥١/١، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١. الذهبي، العلو، ٢٣٦، ٢٥٣-٢٥٤. الإيجي، المواقف، ٢٧٢-٢٧٣، ٢٩٧-٢٩٨. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥. البارتي، شرح العقيدة الطحاوية، ٦٦-٦٧، ٧١، ١٢٦. ابن رجب، بيان فضل علم السلف، ٤٨-٤٩. ابن أبي شريف، المسامرة، ٦٥-٣٦. البياضي، إشارات المرام، ٥٥، ١٨٦-١٨٩. شيخ زاده، نظم الفرائد، ٢٣-٢٤.

(٣) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ٢٢٩/١. الأشعري، الإبانة، ٢٠-٢٢. الباقلاني، تمهيد الأوائل، ٢٩٥-٢٩٩. البغدادي، أصول الدين، ١١١-١١٢. الجويني، الإرشاد، ١٥٥. الجويني، العقيدة النظامية، ٣٢-٣٤. المتولي الشافعي، الغنية في أصول الدين، ٧٦. الشهرستاني، الملل والنحل، ١٠١/١. الأمدي، أبقار الأفكار، ٤٥١/١، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥. الإيجي، المواقف، ٢٩٧-٢٩٨. البيجوري، تحفة المريد، ١٥٦.

(٤) ينظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٢٨٠/٧، ٢٨٤-٢٨٥، ٢٨٥/٨، ٥٣٨/٨، ٣٩٠/٩، ٤٧٣. البزدوي، أصول الدين، ٣٩. السرخسي، أصول السرخسي، ١٧٠/١. أبو المعين النفسي،

المعين النفسي، تبصرة الأدلة، ٢٨٦/١. البارتي، شرح العقيدة الطحاوية، ١٢٦. البياضي، إشارات المرام، ١٨٩.

(١) التفويض لغةً واصطلاحاً:

التفويض لغةً: يُقَالُ: فَوَّضَ أَمْرَهُ إِلَيْهِ إِذَا رَدَّهُ إِلَيْهِ وَجَعَلَهُ الْحَاكِمَ فِيهِ. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (فوض)، ٢١٠/٧.

أمّا التفويض في الاصطلاح، فقد عرّفه المناوي بأنّه: ردُّ الأمر إلى الله والتبرؤ من الحول والقوة. ينظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ١٠٤-١١٥.

إلا أنّني في ضوء النصوص التي ذكرت هذا المصطلح، أميل إلى تعريفه بالآتي: عدم إدراك معنى اللفظ الشرعي من حيث إضافته إلى الله تعالى، وردّ علمه إليه سبحانه وتعالى، مع نفي المعنى المستحيل في حقه.

هذا المذهب بما يوضح هذا الرأي:

يقول الإمام أبو حنيفة النعمان (ت ١٥٠هـ): "ما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف، ولا يقال إنَّ يده قدرته أو نعمته؛ لأنَّ فيه إبطال الصفة، وهو قول أهل القدر والاعتزال، ولكن يده صفته بلا كيف، وغضبه ورضاه صفتان من صفات الله تعالى بلا كيف".^(١)

وعندما سُئل عبد الله بن المبارك (ت ١١٨هـ)، والأوزاعي (ت ١٥٧هـ)، وسفيان الثوري (ت ١٦١هـ)، والليث بن سعد (ت ١٧٥هـ)، ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) عن هذه النصوص أجابوا: أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا كَيْفٍ.^(٢)

وجاء عن سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) أنَّ كل ما وصف الله تعالى به نفسه في القرآن فتفسيره: تلاوته وقراءته، والسكوت عليه، ولا كيف ولا مثل.^(٣)

وسأل رجلُ الإمام مالك بن أنس عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كيف استوى؟ فأطرق الإمام مالك برأسه حتى علاه الرُّحْضَاءُ، يعني: يعني العرق،^(٤) ثُمَّ قَالَ: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".^(٥)

وعن محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ) - صاحب أبي حنيفة - قال في مثل هذه النصوص: "نحن نرويهما، ونؤمن بها، ولا نفرسها".^(٦)

وسُئل الإمام محمد بن ادریس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) عن صفات الله تعالى، فبيَّن أنَّ الله أسماء وصفات، لا يسع أحداً قامت عليه الحُجَّة ردها؛ لأنَّ القرآن نزل بها، وصح عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ القول بها، وذلك نحو إخبار الله سبحانه أنَّه سميع بصير، وأنَّ له يدين، وأنَّ له وجهاً،... الخ، وأنَّ حقيقتها لا تُدرك بالعقل ولا بالرؤية، فالواجب إثبات هذه الصفات، ونفي التشبيه عنها، كما نفاه عن نفسه تعالى، فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].^(٧)

تبصرة الأدلة، ٢٨٤/١-٢٨٥. علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ٩٣/١-٩٥. البابرتي، شرح العقيدة الطحاوية، ٦٦-٦٧، ٧١، ١٢٦. ابن أبي شريف، المسامرة، ٣٠-٣٦. البياضي، إشارات المرام، ٥٥، ١٨٦-١٨٩. شيخ زاده، نظم الفرائد، ٢٣-٢٤.

(١) أبو حنيفة، الفقه الأكبر، ٦.

(٢) ينظر: الترمذي، السنن، ٢٠٢/٢. الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ٢٤٩. البيهقي، الاعتقاد، ١١٨. البيهقي، الأسماء والصفات، ٣٧٧/٢. ابن قدامة، ذم التأويل، ٢٠.

(٣) ينظر: الصابوني، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، ٢٤٧-٢٤٨. البيهقي، الأسماء والصفات، ١١٧/٢، ١٥٨. ابن قدامة، ذم التأويل، ١٩.

(٤) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة: (رحض)، ١٥٤/٧.

(٥) ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤٤١/٣. البيهقي، الأسماء والصفات، ٣٠٤/٣-٣٠٦. ابن قدامة، ذم التأويل، ١٣، ٢٥. الذهبي، العلو، ٨٠-٨١، ١٣٨-١٣٩، ١٦٨. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ٤٠٦/١٣-٤٠٧.

(٦) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٤٨٠/٣. ابن قدامة، ذم التأويل، ١٤.

(٧) ينظر: الهكاري، اعتقاد الشافعي، ١٩-٢١. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ٢٨٢/١-٢٨٣. ابن قدامة، ذم التأويل،

ثالثاً: ملحوظات الباحث حول مذاهب الفرق في

الصفات الخيرية

الملحوظة الأولى: حول مذهب التأويل:

قد يُظنُّ أنَّ مذهب التأويل خاصٌّ بالفرق الكلامية التي ذكرناها: (المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية)، ولكن المُتتَبِع يجد أنَّ هذا المذهب ليس غريباً عن منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ثُمَّ مَنْ جاء بعدهم من أتباع التابعين والعلماء الذين ساروا على منهجهم في العقيدة، فقد ورد عن طائفة منهم تأويل بعض النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية، تضمَّنت الألفاظ التي أُطلق عليها: "صفات خيرية"، ومن ذلك: ما جاء عن ابن عباس (ت ٦٨هـ) رضي الله عنه من تأويل لفظ: "الكرسي" في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بأنَّ المراد به العلم،^(٤) وفي قوله تعالى: ﴿فَأَنزَلَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، أوَّل ابن عباس لفظة: "أَعْيُنِنَا"، قال: نرى ما يُعمل بك،^(٥) وأوَّل: "النور" في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، بأنَّ المراد بها: يدبر الأمر فيهما، وكذلك هو منقول عن

تلميذه مجاهد بن جبر (ت ١٠٤هـ).^(٦)

ونقل الطبري (ت ٣١٠هـ) تأويل لفظة: (بأيدي) في قوله:

﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]،

بالقوة، عن جماعة من السلف والعلماء، منهم: ابن

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٣٩٧/٥.

(٥) ينظر: البغوي، معالم التنزيل، ٣٩٤/٧.

(٦) ينظر: الطبري، جامع البيان، ١٧٧/١٩. البغوي، معالم

التنزيل، ٤٥/٦.

ونقل عبد الواحد التميمي (ت ٤١٠هـ) أنَّ الإمام

أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) سُئل قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات، فقال: "ثُمَّرٌ كما جاءت، ويؤمنُ بها، ولا يردُّ منه شيء إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا يُوصف الله بأكثر ممَّا وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَمَنْ تكلم في معناها ابتدع، فهذا وما شاكلة محفوظ عنه، وما خالف ذلك فكذب عليه وزور"،^(١) وفي بعض الروايات عنه: "نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى، ولا نرد منها شيئاً".^(٢)

ونقل العلماء هذا المذهب عن أهل العلم من

السلف وأهل الحديث، يقول الترمذي (ت ٢٧٩هـ): "والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، ... أَنَّهُمْ رَوَوْا هذه الأشياء، ثُمَّ قالوا: تُرَوَى هذه الأحاديث ونؤمن بها، ولا يُقال: كيف؟ وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تُفسر، ولا تُتَوَهَّم، ولا يُقال: كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه وذهبوا إليه".^(٣)

٣٥. الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٧٩/١٠-٨٠، ٢٠/٢٤١.

(١) التميمي، اعتقاد الإمام المُتَّبَل، ٨٧. وينظر: اللالكائي،

شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٥٠٢/٣.

(٢) ابن قدامة، ذم التأويل، ٢٢.

(٣) الترمذي، السنن، ٥٢٣/٤. وينظر: الخطيب البغدادي،

مسألة في الصفات، ٢٨١. البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-

١٧١. ابن أبي يعلى، طبقات الحنابلة، ٢٠٧/٢-٢٠٩. ابن

قدامة، ذم التأويل، ١١. الذهبي، العلو، ٢٣٦، ٢٥٣-٢٥٤.

ابن رجب، بيان فضل علم السلف، ٤٨-٤٩. السيوطي،

الإتقان، ١٣٥٤/٤.

عباس، ومجاهد بن جبر، وقتادة بن دعامة (ت ١١٨هـ)، وسفيان الثوري^(١). وفي قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، قال الحسن البصري (ت ١١٠هـ): جاء أمره وقضاؤه^(٢) وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال مجاهد وقتادة والحسن وغيرهم: فَتَمَّ قَبْلَةَ اللَّهِ^(٣).

ومما ورد من التأويل عن الإمام مالك بن أنس أنه أوّل حديث النزول^(٤)، فذهب إلى أن المراد به: ينزل أمر الله تعالى^(٥). وتأوّل الإمام الشافعي لفظ: "الوجه" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال: "فَتَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجْهَهُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ"^(٦).

وتأوّل الإمام الشافعي لفظ: "الوجه" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال: "فَتَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجْهَهُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ"^(٦).

وتأوّل الإمام الشافعي لفظ: "الوجه" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، قال: "فَتَمَّ الْوَجْهُ الَّذِي وَجْهَهُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ"^(٦).

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٨/٢٢.

(٢) ينظر: البغوي، معالم التنزيل، ٤٢٢/٨.

(٣) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥٢٩/٢، ٥٣٤، ٥٣٦.

السمعاني، تفسير القرآن، ١٢٩/١. البغوي، معالم التنزيل، ١٣٩/١.

(٤) قال رسول الله ﷺ: ((يُنزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ، يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَعْفِرُنِي فَأَعْفِرَ لَهُ)). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب: التهجد، باب: الدعاء في الصلاة من آخر الليل، ١١٤٥/٥٣/٢.

(٥) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠٥/٨.

(٦) البيهقي، الأسماء والصفات، ١٠٧/٢.

(٧) ينظر: ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه، ١٤١.

(٨) ينظر: البخاري، صحيح البخاري، ١١٢/٦.

(٩) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ: يَقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَيَسْتَشْهَدُ)). رواه البخاري، صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير، باب: الكافر يقتل المسلم، ثُمَّ يُسَلَمُ، ٢٨٢٦/٢٤/٤.

(١٠) ينظر: الخطابي، أعلام الحديث، ١٣٦٦-١٣٦٧.

١٩٢١-١٩٢٢. البيهقي، الأسماء والصفات، ٤٠٢/٢-٤٠٣.

(١١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٨/٢٢.

عنها التشبيه والتجسيم والتمثيل والتكييف، ومع الإثبات والتنزيه فإنهم في الوقت نفسه مَفَوِّضُونَ من حيث إنهم لم يخوضوا في هذه الألفاظ لمعرفة حقيقة إضافتها إلى الله تعالى، بل ردّوا علمها إليه سبحانه.

وذهب بعض العلماء إلى أنّ التنزيه الذي قال به أصحاب هذا المذهب، فيه نوع تأويل من حيث إنّ هذه الألفاظ من جملة معانيها اللغوية: معنى يحتمل الجسمية والتشبيه والتكييف... الخ، ومن ثمّ فالتنزيه يقتضي اطراح هذه المعاني المُحتمَلة، فيكون فيه نوع تأويل، وهو ما أطلقوا عليه: (التأويل الاجمالي).^(٦)

ونجد هذه المعاني الثلاثة: (الإثبات، والتنزيه، والتفويض) واضحة جليّة في النصوص التي ذكرناها في بيان مذهب الإثبات مع التنزيه، من مثل: تفسيره: تلاوته وقراءته والسكوت عليه، و "أَمْرُؤُهَا كما جاءت"، و "يُؤْمَنُ بِهَا وَلَا تُفْسَرُ"، و "السؤال عنه بدعة"، وحققتها لا تُدرك بالعقل ولا بالرؤية، و "مَنْ تكلم في معناها ابتدع"، وغيرها من النصوص التي تؤكد السكوت وعدم الخوض فيها، وإيكال علم معناها وحققتها إلى الله تعالى، ووصف الخائض فيها بالابتداع ومخالفة منهج السلف.

وقد أكد علماء هذا المذهب على هذه الأمور الثلاثة في كتاباتهم ونقلوها عن السلف، فبعد أن ذكر

(٦) ينظر: الإيجي، المواقف، ٢٧٢-٢٧٣. ابن حجر الهيتمي، فتح الإله في شرح المشكاة، ٤٤٧/١. البياضي، إشارات المرام، ١٨٧.

أحدهما: يد الله فوق أيديهم عند البيعة؛ لأنهم كانوا يبايعون الله ببيعتهم نبيه ﷺ، والآخر: قوّة الله فوق قوّتهم في نصرته رسوله ﷺ؛ لأنهم إنّما بايعوا رسول الله على نصرته على العدو،^(١) وغيرها من التأويلات.^(٢)

ومن العلماء المعروفين بانتمائهم لمذهب الإثبات مع التنزيه ومارس التأويل أيضاً: أبو المظفر السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، فذهب إلى أنّ: "أيد" في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، تعني: القوة والقدرة،^(٣) وأوّل لفظ: "الوجه" في قوله تعالى: ﴿وَيَقْفَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، قال: يبقى ربك،^(٤) وغير ذلك من التأويلات.^(٥)

وفي ضوء ما سبق فإننا نستطيع القول: إنّ مذهب التأويل ليس غريباً عن أتباع مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض، بل له حضور مُلفت، وإن كان محدوداً.

الملحوظة الثانية: حول مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض:

جمع هذا المذهب بين أمور ثلاثة: الإثبات، والتنزيه، والتفويض، فهم مثبتون؛ لأنهم أثبتوا هذه الألفاظ صفات لله تعالى، وهم منزّهون؛ لأنهم نفوا

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٢١٠/٢٢.

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٠/١، ٥٣٥/٢، ٣٠٤/١٨، ٣١٤/٢١.

(٣) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٢٦١/٥.

(٤) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٣٢٨/٥.

(٥) ينظر: السمعاني، تفسير القرآن، ٣٢٩/٣، ٣٩/٥.

هذه الألفاظ قال البغوي (ت٥١٦هـ): «فهذه ونظائرها صفات لله عزَّ وجلَّ، ورد بها السمع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها^(١) معرضاً فيها عن التأويل، مجتنباً عن التشبيه، معتقداً أنَّ الباري سبحانه وتعالى لا يشبه شيء من صفاته صفات الخلق، كما لا تشبه ذاته ذوات الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]،

وعلى هذا مضى سلف الأمة وعلماء السنة، تلقوها جميعاً بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووَكَّلُوا العلم فيها إلى الله عز وجل، كما أخبر الله سبحانه وتعالى عن الراسخين في العلم، فقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].^(٢)

ويقول ابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ): «ومذهب السلف رحمة الله عليهم الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته وتنزيله أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيهه بصفات المخلوقين، ولا

له عن حقيقتها»^(٧).
فهذه الأقوال وسابقتها تدل بشكل صريح وواضح على هذه الأمور الثلاثة التي تشكَّل منها هذا المذهب: الإثبات، والتنزيه، والتفويض، وهذا المنهج التفويضي لم يأت من فراغ، بل دلَّت عليه

(١) قوله: «إمرارها على ظاهرها»: ليس المراد به ظاهرها المتبادر من اللفظ، وإلا كان تشبيهاً وتجسيماً، وهو ما ينفى، بل المراد: الإيمان بنصوص الصفات الخبرية بحيث تُقرأ ألفاظها ويُمَرُّ عليها كما هي من غير خوض فيها ولا محاولة تفسيرها وتأويلها ومعرفة حقيقتها، مع تنزيه الله تعالى عمَّا لا يليق به، ويؤيده نفي التشبيه عن الله تعالى، ونفي العلم بها وردَّ ذلك إلى الله تعالى.

(٢) البغوي، شرح السنة، ١٧٠/١-١٧١.

(٣) ابن قدامة، ذم التأويل، ١١.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٠٥/٨. وينظر: المصدر نفسه، ٣٧٣/١٤.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٣٧٦/١٤.

(٦) ابن رجب، بيان فضل علم السلف، ٤٨-٤٩.

(٧) السيوطي، الإتقان، ١٣٥٤/٤.

التنزيه، وإلّا مُنِع ذلك، والتزمت طريق الإثبات مع التنزيه والتفويض، من غير خوض في تفسير هذه الألفاظ.^(٤)

وعلى هذا الرأي ثمة تكامل بين مذهب التأويل ومذهب الإثبات مع التنزيه، لا سيما أنّ مذهب التأويل كان له حضور - وإن كان محدوداً - عند بعض الصحابة وعلماء السلف، كما تقدم، فهذا الرأي بمثابة محاكاة لهذا التنوع عند السلف، والله تعالى أعلم.

رابعاً: الصفات الخيرية بين النفي والإثبات رؤية جديدة

قبل بيان رؤية الباحث في الموقف من آيات الصفات الخيرية، لأبداً من وقفة لتحرير محل الخلاف بين مذهب الإثبات مع التنزيه ومذهب التأويل.

لاشك أنّ المذهبيين كليهما نصّا على تنزيه الله تعالى، لكن الفارق بينهما في التعامل مع هذه الألفاظ التي وردت في النصوص مضافةً إلى الله تعالى، فمذهب الإثبات مع التنزيه أثبتّها صفاتٍ لله تعالى، وترك الخوض فيها مُفَوِّضاً علم معانيها وحققتها إلى الله تعالى، أمّا مذهب التأويل فنفي

نصوص الشرع، ومن ذلك: حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ((... الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(١) - فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَأَعْمَلُوا، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ)).^(٢)

الملحوظة الثالثة: في الجمع بين مذهب التأويل ومذهب الإثبات مع التنزيه:

ذهب بعض المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية إلى العمل بمذهب التأويل ومذهب الإثبات والتنزيه معاً، وذلك بحسب متطلبات الواقع، ونوع التأويل. أمّا من حيث متطلبات الواقع، فإنّهم يُرجعون التزام السلف بمنهج الإثبات مع التنزيه والتفويض إلى عدم حاجتهم إلى التأويل، بخلاف مَنْ جاء بعدهم فقد دعتهم الحاجة إليه للرد على مبتدع، أو فشوٍ شبهة، أو تسلل الأوهام الباطلة إلى الأذهان، ونحوه ذلك، بدليل أنّ الصحابة والسلف ردّوا على القدرية عندما أظهروا بدعتهم،^(٣) ولم يكونوا قبل ظهورهم يتكلمون في ذلك.

وأما من حيث نوع التأويل، فإنّهم إنّما أجازوا التأويل إذا كان المعنى الذي أوّل به قريباً مفهوماً من تخاطب العرب غير مستنكر، لا يتعارض مع أصل

(١) أي ردها ثلاث مرات.

(٢) رواه احمد، مسند أحمد، ٧٩٨٩/٣٦٩/١٣، قال الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين. وينظر: ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، ٩٢٨/٢.

(٣) ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ١٤-١٥. اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، ٦٥١/٤. البيهقي، الاعتقاد، ١٣٣. الشهرستاني، الملل والنحل، ٢٨/١.

(٤) ينظر: الغزالي، الجام العوام، ٨٢. العز بن عبد السلام، كتاب الفتاوى، ٥٥-٥٧. السبكي، طبقات الشافعية، ١٩١/٥-١٩٢. ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ٣٨٣/١٣. ابن أبي شريف، المسامرة، ٣٥. ابن حجر الهيتمي، فتح الإله في شرح المشكاة، ٤٤٧/١. البياضي، إشارات المرام، ١٨٩.

أن تكون هذه الألفاظ صفات لله تعالى، وخاض في معانيها بما يقتضيه السياق الذي وردت فيه، وعد ذلك من مقتضيات تنزيه الباري عز وجل عمّا لا يليق به.

ولو نظرنا في أيّ من النصوص محل الخلاف لوجدنا فيها ناحيتين:

الأولى: إنّ هذه النصوص تضمّنت إضافة لفظة معينة إلى الله تعالى، وهذه اللفظة تحتمل معنى يتنزه الله تعالى عنه من معاني والتشبيه التجسيم والحلول والأعضاء،... الخ.

والثانية: إنّ هذه اللفظة جاءت ضمن سياق معين لتدلّ على معنى عام للنص الذي ذكرت فيه. فمثلاً قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، تضمّن هذا النص إضافة لفظة: (الوجه) لله تعالى، وهي لفظة تحتمل معنى التشبيه والكيفية، وهو ما يتنزه عنه الباري عز وجل، وفي الوقت نفسه جاءت هذه اللفظة في سياق معين يفهمه العربي، فهو بمعنى: قبلة الله، أو الوجه الذي وجهكم الله تعالى إليه.^(١)

فهل أنكر مذهب الإثبات مع التنزيه، المعنى العام الذي تدل عليه مثل هذه النصوص؟

لا يُظنُّ بأصحاب مذهب الإثبات مع التنزيه إنكار المعنى العام لهذه النصوص، لا سيما أنّهم قد ثبتت عنهم بعض المحطات التأويلية، كما ذكرناه سابقاً، فإثباتهم لهذه الألفاظ صفات لله تعالى لا يتعارض

مع تفسير النصوص الواردة فيها من حيث مدلولها العام، فمثلاً: تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، كوحدة واحدة، نجد الطبري يذهب إلى أنّ المراد بها: حيثما تولوا وجهكم فهناك قبلة الله، ونقله عن جماعة من السلف،^(٢) ففسر: "وَجْهُ اللَّهِ"، بقبلة الله، مع أنّه ممن يثبت صفة الوجه لله تعالى.^(٣)

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فسّر الطبري لفظة: (اليد)، بوجهين: أحدهما: قوّة الله فوق قوّتهم في نصرته رسول الله ﷺ؛ لأنّهم إنّما بايعوا رسول الله ﷺ على نصرته على العدو،^(٤) وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فسّر الطبري لفظة: (أيدٍ) بالقوّة، ونقل ذلك عن جماعة من السلف،^(٥) مع أنّه ممّن يثبت اليد صفة لله تعالى.^(٦)

وفي ضوء ما سبق لا تعارض بين إثبات لفظة: "الوجه"، و"اليد"، و"العين"... الخ، صفة لله تعالى، وبين المعنى العام للنص الذي تضمّن هذه اللفظة، المُستفاد من السياق، وهذا يعني أنّ المشكلة ليست في المعنى العام للآية، فإنّ إغفاله يعدُّ مكابرة وجهل بلسان العرب، بل المشكلة: هل هذه الألفاظ صفات لله أو ليست كذلك؟ لذلك اشتد نكير أصحاب مذهب الإثبات مع التنزيه على مخالفيهم من أهل

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٥٣٥/٢.

(٣) ينظر: الطبري، التبصير في معالم الدين، ١٣٣-١٣٤.

(٤) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٢١٠/٢٢.

(٥) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٤٣٨/٢٢.

(٦) ينظر: الطبري، التبصير في معالم الدين، ١٣٣.

(١) سبق نقل تفسير هذه الآية.

التأويل مَمَّن رفض اعتبار هذه الألفاظ صفات لله تعالى^(١).
والآن بعد تحرير محل النزاع، ننتقل في كلامنا إلى هذه الألفاظ المضافة إلى الله تعالى، فأقول:
إن إثبات هذه الألفاظ صفات لله تعالى يجعل تصنيف هذه المسألة ضمن مسائل الاعتقاد، وقد تقرر أن العقائد لأبد فيها من القطع واليقين، وهو محل اتفاق بين الفرق الإسلامية^(٢)، وإذا كانت المسألة خبرية، أي: دليلها سمعي (نقلي)، كما في مسألتنا هذه، فلا بد أن يكون دليلها قطعي الثبوت قطعي الدلالة، أي يكون قطعياً من حيث طريق وصوله إلينا، وهذا لأبد فيه من التواتر، وقطعياً من حيث دلالاته على المسألة، بحيث لا يحتمل إلا معنى واحداً^(٣)، فهل تحقق هذا القيد في هذه الألفاظ، لكي نحكم على أنها صفات لله تعالى؟

بينما لو نظرنا في الآيات التي ذكرت لفظ: "اليد" مثلاً، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]، وقوله: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِي﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، لا نجد دلالتها على إثبات صفة: "اليد" لله تعالى في قوة دلالة الآيات التي نصت على وصف الله تعالى بأنه: سميع أو بصير، بل لا نجد فيها الوصف صريحاً، فهي لم تأت في سياق الإخبار بصفاته تعالى، بل جاءت في سياق أفاد معنى عاماً تعرفه العرب من كلامها، وهذا يعني أن هذه الألفاظ غير قطعية في دلالتها على الوصف^(٤)، ومن ثم لم

الناظر في الآيات التي شاء الله تعالى أن يُعرِّفنا من خلالها بصفاته العلية يجدها صريحة واضحة في ذلك، كآيات التي جاءت بوصفه تعالى بأنه: سميع بصير، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ

إِنَّ الناظر في الآيات التي شاء الله تعالى أن يُعرِّفنا من خلالها بصفاته العلية يجدها صريحة واضحة في ذلك، كآيات التي جاءت بوصفه تعالى بأنه: سميع بصير، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ

(١) فضلاً عن إنكارهم على أصحاب مذهب الإثبات مع التشبيه، الذين زعموا أنها أعضاء وجوارح، تشبه ما عند المخلوقات.

(٢) ينظر: محمد محسن، علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة، ٣٤٨-٣٨٣. محمد محسن، اليقين في مسائل الاعتقاد، ٢٤-٣٨، (link).

(٣) ينظر: محمد محسن، علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة، ٣٨١-٣٨٣.

(٤) وقد أشار إلى ذلك الأمدي في سياق الكلام عن مثل هذه الألفاظ، إذ قال: «وأما القول: بأنها صفة نفسانية زائدة على ما له من الصفات؛ فيستدعى دليلاً قطعياً - كما سبق - ولا قطع هاهنا، وإن سلمنا الاكتفاء في ذلك

أحدهما: أن يكون الخالق سبحانه مشاهد واقع تحت الحس، فيكون الأمر كما في نسبة العلو للجدار، وهذا غير متحقق، فإن الله عز وجل لا يقع تحت الحس والمشاهدة.

والثاني: أن يكون النص قاطعاً في دلالة على الوصف، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وهذا غير متحقق أيضاً؛ لأن دلالة النص: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، ليست قطعية في الوصف.

أما الاحتمال الثاني، فهو: أن تكون لفظة: "اليد" في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، دالة على القوة أو النعمة، ونحو ذلك، كما في دلالة: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ﴾، على قرب السقوط، وليس وصف الجدار بالإرادة حقيقة، وهذا يعني نفي إثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى.

ولكن لما كان نفي إثبات الإرادة صفةً للجدار جاء لكونه مُشاهداً واقعاً تحت الحس، فنعلم أن وصفه بالإرادة ليس مُراداً حقيقة، فإن نفي إثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى يقتضي أن يكون الله تعالى مُشاهداً واقعاً تحت الحس، لكي نحكم بأن هذه الإضافة لم يُرد منها الوصف، وليس كذلك، فإن الله تعالى ليس بمُشاهد واقعاً تحت الحس، ومن ثم يتعذر القطع بنفي إثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى.

وفي ضوء ما سبق نجد أنه كما تعذر القطع بإثبات لفظة: "اليد" صفة لله تعالى، فإنه يتعذر

يتحقق فيها شرط قطعية الدلالة الذي يفتقر إليه إثبات المسائل العقديّة السمعية أو الخبرية، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن القطع بأن هذه الألفاظ غير دالة على صفات لله تعالى، وبيان ذلك:

أنا عندما نصف جداراً ارتفاعه ثلاثة أمتار بأنه عالٍ، فإن السامع يحصل له تصور في النسبة بين الموصوف والوصف؛ لأنه مُشاهد واقع تحت الحس، بينما عندما نصف جداراً بأنه يريد أن يسقط، قال تعالى: ﴿جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧٧]، فإن السامع لا يحصل له تصور للنسبة بين الموصوف (الجدار) والوصف: (الإرادة)، إلا على وجه المجاز والكناية، فليس المراد بذلك أن الجدار له إرادة، بل المُراد المبالغة في قرب السقوط،^(١) وهذا التوجيه يأتي؛ لأن المُشاهد المحسوس في الجدار أنه غير متصف بالإرادة.

وفي ضوء ذلك فإننا عندما نقرأ قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، لا يخلو الأمر من احتمالين: الاحتمال الأول: أن نثبت اليد صفة لله تعالى،^(٢) وهذا لا بد له من أمرين:

بالدليل الظاهر؛ فالآية غير متناولة له بطريق من طرق الدلالات اللفظية؛ لما سبق، وإن سلمنا أنها مُحتملة له لغةً، غير أنها أيضاً مُحتملة لغيره». ينظر: الأمدي، أباكار الأفكار، ٤٥٦/١.

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ٨١/١٨. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ١٩٨/٧-١٩٩. الرازي، مفاتيح الغيب، ٤٨٨/٢١. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٢٥/١١.

(٢) وهذا بعد استثناء اثباتها على نحو ما يثبتها أهل التجسيم والتشبيه، فهو باطل كما سبق.

يقيني، يفيد الوصف، مثل: ورود تسمية الله تعالى بهذه الصفة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ونحو ذلك، فإنها تدل دلالة صريحة على صفتي الخلق والرزق.

أمّا إذا لم يرد دليل قطعي يقيني على الوصف، فإنها تبقى ألفاظاً تدل على فعل فعله الله تعالى، من غير أن يقتضي ذلك ثبوته وصفاً لله تعالى، فمثلاً قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} [طه: ٥]، الآية تدل على فعل، وهو: الاستواء، وقوله تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٦]، فإن الآية تدل على أفعال فعلها الله تعالى: يعذب، غضب، لعن، أعد، وقوله تعالى: {هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ} [الأنعام: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ظاهر قوله: "يَأْتِيَ رَبُّكَ"، وقوله: "وَجَاءَ رَبُّكَ"، يدل على فعل: الإتيان، والمجيء، وهناك جملة من الأفعال التي جاءت في الحديث الشريف، مثل: قول النبي ﷺ: ((يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَفْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهِمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ))،^(١) وقوله: ((وَاللَّهِ اللَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ

القطع بنفيها أيضاً، ومن ثم لا مناص من اللجوء إلى التفويض، لعدم إدراك حقيقة إضافة هذه اللفظة إلى الله تعالى، ورد علمها إليه سبحانه، مع نفي المعنى المستحيل في حقه، من التشبيه والتجسيم، وهذا مقتضى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].^(١)

وهذا يعني أن المنع من القطع بإثبات هذه الألفاظ صفات لله تعالى، لا يرجع إلى مسألة التنزيه بنفي الجسمية والتشبيه والأعضاء والجوارح.. إلخ، فإن وصف الله تعالى بأنه: سميع بصير، يمكن للمعتز أن يقول فيه ما قيل في تلك الألفاظ، أي من حيث إن السمع والبصر لا بد لهما في المشاهد المحسوس من أدوات، والله تعالى منزّه عن ذلك، بل المنع من إثبات هذه الألفاظ صفات لله عز وجل، هو: أنها جاءت على نحو لا دلالة قطعية فيه على الوصف، والله تعالى أعلم.

وما تقرر لا يقتصر على الألفاظ التي تندرج تحت (الصفات الذاتية)، بل يشمل أيضاً الألفاظ التي تندرج تحت (صفات الأفعال)، فإن ورد دليل قطعي

(١) ينظر: الطبري، جامع البيان، ١٨٣/٦-٢٠٦. الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ٣٠٩/٢-٣١٢. الرازي، مفاتيح الغيب، ١٤٥/٧-١٤٧. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٩-١٥/٤. السيوطي، الإتقان، ١٠-٥/٣.

(٢) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب: الجهاد والسير،

يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالْفَلَاةِ))،^(١) وظاهر الحديث يدل على فعل: الضحك، والفرح، ولكن ذلك كله لا يقتضي الوصف، فلا نصف الله تعالى بأنه: المُستوي، ولا المعدَّب، ولا الغاضب، ولا اللاعن، ولا المعدِّ، ولا الآتي، ولا الجاء، ولا الضاحك، ولا الفرح، فليس كل فعل يُفعل يقتضي وصف من أسند إليه به، ولا دليل قطعي يحلّمنا على إثبات أيّ من ذلك وصفاً له سبحانه.

وكذلك حقيقة إضافتها إلى الله تعالى، من غير خوض في محاولة معرفة وجه ومناسبة إضافتها إلى الله تعالى، فلسنا مكلفين بذلك، وخشية أن يدخل ذلك في باب القول على الله بغير علم.

٢- مشروعية تفسير الآيات التي وردت فيها هذه الألفاظ وتأويلها بحسب السياق العام الذي وردت فيه، ولكن من غير قطع بمعنى معيّن؛ لأنّه خاضع للاجتهاد والرأي، اللهم إلا إذا استند التفسير إلى دليل قطعي.

فيجري في هذه النصوص ما تقدم من تفسيرها بحسب السياق، وعدم الجزم بأنها صفات، وفي الوقت نفسه عدم الجزم بأنها ليست بصفات؛ لأننا لا نعلم حقيقة هذه الإضافة كما سبق تقريره.

وفي ضوء ما سبق فإنّ الباحث يرى أنّ التعامل مع النصوص التي تضمّنت ألفاظاً أُضيفت إلى الله تعالى، ممّا اصطلح عليه: الصفات الخبرية، يكون كالآتي:

١- عدم إثبات هذه الألفاظ صفات لله تعالى، وفي الوقت نفسه عدم نفي كونها صفات، وتفويضها إلى علم الله تعالى تفويضاً مطلقاً، أي: تفويض معانيها،

باب: الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسدّد بعد ويقتل، ٢٤/٤/رقم: ٢٨٢٦. صحيح مسلم، كتاب: الإمارة، باب: بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، ٣/١٥٠٤/رقم: ١٨٩٠.

(١) صحيح البخاري، كتاب: الدعوات، باب: التوبة، ٦٨/٨/الرقم: ٦٣٠٩. صحيح مسلم، كتاب: التوبة، باب: في الحض على التوبة والفرح بها، ٢١٠٢/٤/رقم: ٢٦٧٥، واللفظ له.

خاتمة في أبرز نتائج البحث

الإثبات والتنزيه معاً، فأجازوا العمل بمذهب التأويل إذا كان ثمة حاجة إليه من فشوّ شبهة أو تصدّ للأوهام الباطلة، مع مراعاة أن يكون التأويل سائغاً في كلام العرب غير مستنكر، وإلّا مُنع التأويل والتزم مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض.

٥- الجديد الذي خلّص إليه الباحث: أنّ الأولى في هذه الألفاظ من حيث إضافتها إلى الله تعالى، هو: أن لا نثبتها صفات لله تعالى، وفي الوقت نفسه لا ننفي كونها صفات أيضاً، وتفويضها إلى علم الله تعالى تفويضاً مطلقاً، أي: تفويض معاني هذه الألفاظ، وكذلك تفويض حقيقة إضافتها إلى الله تعالى، ومنع الخوض فيها ومحاولة معرفة وجه ومناسبة إضافتها إلى الله تعالى، فلسنا مكلفين بذلك، وخشية أن يدخل ذلك في باب القول على الله بغير علم، وسبب ذلك: أنّ نصوص هذه الألفاظ ليست قاطعة في الدلالة على الوصفية، ولعدم إدراك حقيقة المناسبة بينها وبين الله سبحانه، وبخلاف ذلك يمكن تفسير الآيات التي تضمنت هذه الألفاظ وتأويلها بحسب السياق العام الذي وردت فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

١- الصفات الخبرية، هي: ألفاظ أُضيفت إلى الله تعالى، ممّا يحتمل معناه التشبيه والتجسيم، مثل: اليد والعين والوجه والنفس والمجيء،... الخ، ولوازم ذلك من: التحيُّز والجهة والحركة والانتقال والزوال،... الخ، وكان طريق ثبوتها الخبر، أي: القرآن والسنة.

٢- انقسمت الفرق بإزاء هذه الألفاظ إلى مذاهب ثلاثة: الأول: الإثبات مع التشبيه والتجسيم، وهؤلاء أثبتوها صفات لله على نحو ما عند المخلوقات، وهو مذهب مرفوض من بقية الفرق الإسلامية، والثاني: مذهب التأويل، وهؤلاء نفوا كونها صفات لله تعالى، وعدّوها من المتشابه الذي يحتمل ما لا يليق بالله تعالى، ومن ثمّ يجب رده إلى المحكم، وأولوها في ضوء السياق العام للنص، والثالث: مذهب الإثبات مع التنزيه والتفويض، وهؤلاء أثبتوها صفات لله تعالى، ولكن مع تنزيه الله تعالى عن التشبيه والتجسيم والتكييف، وكل ما لا يليق به سبحانه، وردّوا علم معانيها وحقيقتها إلى الله تعالى، ونهوا عن الخوض فيها.

٣- على الرغم من أنّ المشهور من مذهب السلف هو الإثبات مع التنزيه، إلاّ أنّه يمكن للباحث أن ينسب إليهم مذهب التأويل أيضاً، لما ورد عنهم من تأويل بعض آيات "الصفات الخبرية"، ولكنه محدود.

٤- ذهب بعض المتأخرين من الأشاعرة والماتريدية إلى العمل بمذهب التأويل ومذهب

المصادر

- النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، جامع بيان العلم وفضله،
تح: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية،
ط ١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- ١- ابن أبي شريف، كمال الدين (ت ٩٠٦هـ)،
المسامرة بشرح المسامرة في علم الكلام، المطبعة
الأميرية، بولاق، مصر، ط ١، ١٣١٧هـ.
- ٢- ابن أبي يعلى، أبو الحسين محمد الفراء
البغدادي الحنبلي (ت ٥٢٦هـ)، طبقات الحنابلة،
تح: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت،
ب. ط، ١٩٥٢م.
- ٣- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي
(ت ٥٩٧هـ)، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تح:
حسن بن علي السقاف، دار الامام النووي، عمان،
ط ٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- ٤- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي
(ت ٨٥٢هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري،
تح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت،
ب. ط، ١٣٧٩هـ.
- ٥- ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي
(ت ٩٧٤هـ)، فتح الإله في شرح المشكاة، تح: أحمد
فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،
١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.
- ٦- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي
(ت ٧٩٥هـ)، بيان فضل علم السلف على علم الخلف،
تح: محمد بن ناصر العجمي، دار الصميعي،
الرياض، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ٤٨-٤٩.
- ٧- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله
٨- ابن قدامة، موفق الدين أبو محمد عبد الله بن
أحمد بن محمد المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، ذم التأويل،
تح: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت،
ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٩- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد
بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي (ت ٧١١هـ)، لسان
العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- ١٠- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس
بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح:
عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت،
بلاطبعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- ١١- أبو المعين النسفي، ميمون بن محمد
الماتريدي (ت ٥٠٨هـ)، تبصرة الأدلة في أصول الدين،
تح: د. محمد الأنور، المكتبة الأزهرية، القاهرة،
ط ١، ٢٠١١م.
- ١٢- أبو حنيفة، النعمان بن ثابت الكوفي
(ت ١٥٠هـ)، الفقه الأكبر، دائرة المعارف النظامية،
حيدرآباد الدكن، الهند، ب. ط، ١٣٤٢هـ.
- ١٣- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد
بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد
بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة
الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- ١٤- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل
بن إسحاق (ت ٣٢٤هـ)، الإبانة عن أصول الديانة،

أ.م. د. محمد محسن راضي

- تح: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ.
- ١٥- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت٣٢٤هـ)، رسالة إلى أهل الثغر، تح: عبدالله شاکر الجنيدى. مكتبة العلوم والحكم، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.
- ١٦- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق (ت٣٢٤هـ)، مقالات الإسلاميين، تح: نعيم زرزور، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ١٧- الأمدي، علي بن محمد (ت٦٣١هـ)، أبحار الأفكار في أصول الدين، تح: د. أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ١٨- الإيجي، عضد الله والدين القاضي عبد الرحمن بن أحمد (ت٧٥٦هـ)، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، ب.ط، ١٩٨٣م.
- ١٩- البابرتي، أكمل الدين محمد بن محمد الحنفي (ت٧٨٦هـ)، شرح العقيدة الطحاوية، ضبطه وعلق عليه: عبد السلام بن عبد الهادي شنار، دار البيروتي، اسطنبول، ط١، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.
- ٢٠- الباقلاني، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد المالكي (ت٤٠٣هـ)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، تح: عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٢١- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ)، وسننه وأيامه)، تح: حمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ٢٢- البزدوي، صدر الإسلام أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين (ت٤٩٣هـ)، أصول الدين، تح: د. هانز بيتر، ضبطه وعلق عليه: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ب.ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- ٢٣- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي الإسفراييني (ت٤٢٩هـ)، أصول الدين، مطبعة الدولة، اسطنبول، ط١، ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م.
- ٢٤- البغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن محمد التميمي الإسفراييني (ت٤٢٩هـ)، الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٧٧م.
- ٢٥- البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (ت٥١٦هـ)، معالم التنزيل (تفسير البغوي)، تح: محمد عبد الله النمر، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٢٦- البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي (ت٥١٦هـ)، شرح السنة، تح: شعيب الأرنؤوط/محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٢٧- البياضي، كمال الدين أحمد بن حسين الحنفي (ت١٠٩٧هـ)، إشارات المرام من عبارات الإمام، تح: يوسف عبد الرزاق الشافعي، زمزم ببلشرز/ كراتشي باكستان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- ٢٨- البيجوري، إبراهيم بن محمد بن أحمد

- الشافعي (ت-١٢٧٧هـ)، تحفة المرید علی جوهره التوحید، تح: د. علی جمعة الشافعي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٣٥- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت-٤٧٨هـ)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تح: د. محمد يوسف موسى/علي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، مصر، ب.ط، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
- ٣٦- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت-٤٧٨هـ)، العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تح: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ب.ط. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٣٧- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد (ت-٣٨٨هـ)، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تح: د. محمد بن سعيد آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي (جامعة أم القرى)، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- ٣٨- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت-٤٦٣هـ)، مسألة في الصفات، تح: عبد الله بن يوسف الجديع، مجلة الحكمة، بريطانيا، العدد: الأول، ١٤٤١هـ.
- ٣٩- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان (ت-٧٤٨هـ)، العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيهما، تح: أبو محمد أشرف، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- ٤٠- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الشافعي (ت-١٢٧٧هـ)، تحفة المرید علی جوهره التوحید، تح: د. علی جمعة الشافعي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٢٩- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت-٤٥٨هـ)، الأسماء والصفات، تح: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة/السعودية، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- ٣٠- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى (ت-٤٥٨هـ)، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، ت: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
- ٣١- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت-٤٥٨هـ)، الجامع لشعب الإيمان، تح: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م، ٢٠٥/١.
- ٣٢- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة بن موسى (ت-٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ٣٣- التميمي، أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث (ت-٤١٠هـ)، اعتقاد الإمام المُنْبَل أحمد بن حنبل، تح: أبو المنذر النقاش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٣٤- الجرجاني، علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بـ(الشريف الجرجاني) (ت-٨١٦هـ)، التعريفات، ، تح: جماعة من العلماء

- ٤٧- السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار المروزي التميمي (ت٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تح: ياسر بن إبراهيم/غنيم بن عباس، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٤٨- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ب.ط، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- ٤٩- الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت٥٤٨هـ)، الملل والنحل، تح: عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي، القاهرة، ب.ط، ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م.
- ٥٠- شيخ زاده، عبد الرحيم بن علي، نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الأشاعرة والماتريدية في العقائد، المطبعة الأدبية، مصر، ط١، ١٣١٧هـ.
- ٥١- الصابوني، أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن (ت٤٤٩هـ)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث، تح: د. ناصر بن عبد الرحمن الجديع، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٥٢- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الأملي (ت٣١٠هـ)، التبصير في معالم الدين، تح: علي بن عبد العزيز الشبل، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٥٣- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الأملي (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، تح: محمود شاكر، راجعه وخرّج
- أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تح: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٤١- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي (ت٦٠٦هـ)، أساس التقديس في علم الكلام، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- ٤٢- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر التيمي (ت٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (تفسير الرازي)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- ٤٣- الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف ب(الراغب الأصفهاني) (ت٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ.
- ٤٤- الرسي، أبو محمد القاسم بن إبراهيم بن اسماعيل الحسنسي (ت٢٤٦هـ)، أصول العدل والتوحيد، (مطبوع ضمن مجموع بعنوان: رسائل العدل والتوحيد)، تح: د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٤٥- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: د. محمود محمد الطناحي/د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط٢، ١٤١٣هـ.
- ٤٦- السرخسي، شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل (ت٤٨٣هـ)، أصول السرخسي، تح: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- أحاديثه ودرس أسانيده: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
- ٥٤- العز بن عبد السلام، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي، (ت٦٦٠هـ)، كتاب الفتاوى، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرحمن بن عبد الفتاح، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٥٥- علاء الدين البخاري، عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت٧٣٠هـ)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تح: عبد الله محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- ٥٦- الغزالي، حُجَّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت٥٠٥هـ)، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- ٥٧- الغزالي، حُجَّة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد الطوسي (ت٥٠٥هـ)، إجماع العوام عن علم الكلام، دار المنهاج، بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ/٢٠١٧م.
- ٥٨- القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد الأسد آبادي المعتزلي (ت٤١٥هـ)، شرح الأصول الخمسة، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم (ت٤١١هـ)، تح: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- ٥٩- القاضي عبد الجبار، أبو الحسن بن أحمد الأسد آبادي المعتزلي (ت٤١٥هـ)، المختصر في أصول الدين، (مطبوع ضمن مجموع بعنوان: رسائل العدل والتوحيد)، تح: د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- ٦٠- القرطبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تح: تحقيق: أحمد البردوني / إبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- ٦١- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، الكلبيات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، تح: عدنان درويش / محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٦٢- اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي (ت٤١٨هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تح: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
- ٦٣- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد بن محمود (ت٣٣٣هـ)، تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، تح: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- ٦٤- المتولي الشافعي، أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون المتولي الشافعي النيسابوري (ت٤٧٨هـ)، الغنية في أصول الدين، تح: عماد الدين حيدر، مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- ٦٥- محمد محسن، راضي، اليقين في مسائل الاعتقاد وأثره في وحدة الأمة، مجلة ريس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: (١٠/٥/٣٠)، ٢٠١٨م. (link).

٦٦- محمد محسن، راضي، علم الكلام وأصول الاستدلال على العقيدة دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ.م.د. إسماعيل إبراهيم علي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم الإسلامية، قسم أصول الدين/الدراسات العليا، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

٦٧- المناوي، محمد عبد الرؤوف (ت١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، تح: د. عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٦٨- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاؤه)/دار الحديث، القاهرة، توزيع: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٦٩- الهكاري، أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف (ت٤٨٦هـ)، اعتقاد الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي (ت٢٠٤هـ)، تح: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

